

مزايدة مصرية لتصنيع السجائر تثير المخاوف من ترسيخ الاحتكار

شركات تعتبر المبادرة غير عادلة ومخالفة لقانون المنافسة



سوق التدخين لمن يفوز بالمزايدة

وتعد مصر من الدول المصدر لمواد صنع السجائر والنرجيلة، ومن أهم أسواقها العربية التي تستورد المعسل المصري لبيبا التي تستحوذ على 24 في المئة من الصادرات، ثم الكويت بنحو 17 في المئة، فالسعودية حوالي 10 في المئة، ثم اليمن 7 في المئة، فالسودان بنحو 5 في المئة، ثم الإمارات بنحو 3 في المئة، وحوالي 2 في المئة تذهب إلى العراق. وتصل قيمة الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية على قطاع التدخين إلى نحو 5 مليارات دولار، بخلاف المقاتي التي يصل عددها إلى نحو مليوني مقهى، ونسبة كبيرة منها غير مرخص لها.

وفي وقت سابق فاقم نقشي كورونا من خسائر مصانع الدخان اللازم لتدخين الغليون المائي، وهو أحد المسميات التي تطلق على النرجيلة أو الشيشة بعد قرارات غلق المقاهي في مصر وأثناء العالم، كأحد الإجراءات لمواجهة نقشي الوباء. وتفاقت الأوضاع عقب تأكيد منظمة الصحة العالمية أن تدخين النرجيلة يرتبط بزيادة خطر انتقال العوازل المعدية وفايروسات الجهاز التنفسي، وعلى رأسها كورونا.

ورغم تحذيرات المنظمة من خطر التدخين، إلا أن مبيعات السجائر لم تتأثر بشكل كبير، نتيجة حالة الحظر المنزلي التي طالت وغياب الهوايات لدى فئات كثيرة، أما مدخنو النرجيلة فاتجهت نسبة منهم إلى التبغ المسخن، أو ما يعرف بـ"الشيشة الإلكترونية".

الإنتاج، وعزا الأزمة إلى ازدياد الطلب على منتجاته. ولطالما أريكت مافيات السجائر خطط الحكومة للنهوض بالقطاع، إذ تؤكد العديد من الشواهد أنها تحكم سيطرتها على السوق، متحدية كل الإجراءات القانونية المتبعة في هذه التجارة.

وفاقم الرفع العشوائي لأسعار السجائر مؤخرا الشكوك حول ازدهار نشاط لوبيات السجائر المسيطرة على السوق، وهو ما أكدته تصريحات المستهلكين والمتدخلين في القطاع. وتبلغ حصة الشرقية للدخان من السوق المحلية نحو 70 في المئة، مقابل نحو 30 في المئة للشركات الأجنبية، التي عادة ما تكون أسعار منتجاتها أعلى بكثير رغم الميزات التنافسية، وأضاف الشرقية للدخان "الطلب متزايد على منتجات الشركة وهو ما تمت ملاحظته خلال الفترة السابقة، تقوم بتوريد المنتجات في كافة الأسواق يوميا لسد احتياجات المستهلكين".

ولكن يمكن ملاحظة النقص في منافذ التوزيع بشتى محافظات مصر، وعند توافر السجائر فإن أسعارها تتروح بين 1.36 و1.54 دولار مقارنة مع السعر الرسمي البالغ 1.11 دولار. وتعاني الأسواق في مصر عموما من مشاكل مزمنة من جراء ضعف الانضباط والرقابة، وهو ما يطرح تساؤلات حول جدية السلطات في مكافحة المحتكرين.

بيع السجائر الشعبية التي تنتجها الشرقية للدخان بما لا يقل عن 50 في المئة من سعر أدنى منتج للشركة الشرقية، مع عدم طرح رخصة جديدة لمدة عشر سنوات من حصول الشركة الفائزة على الترخيص.

وتلتزم الشركة الفائزة ببدء الإنتاج من مصنعها الجديد خلال ثلاث سنوات من تاريخ الموافقة، على أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع 50 مليار سيجارة سنويا.

الشركات تنتقد اقتصار حق تصنيع الجيل الجديد من السجائر على الشركة الفائزة في المزايدة

وكانت صناعة السجائر في مصر قد واجهت حوادث نقص حاد في السجائر محلية الصنع، جراء استغلال التجار لازمة كورونا لتخزين كميات كبيرة والرفع في أسعارها. وتدخلت السلطات في العديد من المناسبات في عدة أزمات من هذا النوع، من أجل مكافحة مافيات السجائر المحككة في السوق. وشهدت الأسواق نقصا ملحوظا في المعروض، فيما أكد المنتج المحلي الوحيد للسجائر، الشركة الشرقية للدخان الحكومية، أنه لا مشاكل في

أثار قرار مصر طرح مزايدة لتصنيع السجائر بما قد يكسر احتكار الشرقية للدخان لصناعة السجائر جدلا، حيث عبرت شركات عن رفضها للمبادرة التي ستمنح حق التصنيع للشركة الفائزة فقط، معتبرة إياها ضريبا لقواعد المنافسة وتكريسا لحالة من الاحتكار، ما يضر بمنافسة الاستثمار، وطالبت بتجديدها.

القاهرة - طرحت مصر مزايدة لرخصة إنتاج السجائر التقليدية والإلكترونية، بما قد يكسر احتكار الشرقية للدخان لصناعة السجائر بالبلاد، غير أن شركات بالقطاع طالبت بتجديدها.

ففي خطاب إلى رئيس الوزراء بتاريخ 16 مارس، طلبت أربع شركات تتبع السجائر في مصر تجديد المزايدة ودراسة طرح رخص تصاميم لجميع الشركات بالتصنيع. وقالت الشركات وهي أدخنة النخلة، وبريتش أميركان توباكو، وإميرال وتوباكو، والمصور الدولية للتوزيع، إن المزايدة لا تتسم بالعدالة وتخالف قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

وتحتكر الشرقية للدخان صناعة السجائر في مصر، وتنتج السجائر وتبغ الغليون والسيجار والمعسل، وتبلغ الحصة السوقية للشركة حوالي 70 في المئة، مقابل نحو 30 في المئة للشركات الأجنبية. وتتسرتط المزايدة المزمعة مساهمة الشرقية للدخان بنسبة 24 في المئة من رأسمال الشركة، التي سيؤسسها صاحب العرض الفائز.

وتنقد الشركات في خطابها اقتصار حق تصنيع الجيل الجديد من السجائر الإلكترونية ومنتجات التبغ المسخن على الشركة الفائزة، قائلة إنه يخلق حالة من الاحتكار ويضر بمنافسة الاستثمار. ويحدد كراس شروط اطلعت عليه رويترز آخر مهلة لتقديم العروض بالربع من أبريل، وموعد إجراء المزايدة نفسها في السادس من يونيو، على أن تدفع الشركات الراغبة في المشاركة 30 مليون جنيه تامينا، يزيد إلى 100 مليون جنيه في حالة التاهل للمزايدة.

وتسترتط المزايدة، الصادرة عن الهيئة العامة للتنمية الصناعية، ألا يقل الإنتاج السنوي للشركة الجديدة عن 15 مليار سيجارة، وهو ما قالت الشركات في خطابها إنه سيقيدها من إمكانية منافسة عدد أكبر على الترخيص، إذ إن تلك الطاقة "لا تتناسب مع واقع صناعة السجائر في مصر". وتتضمن الشروط أن يكون سعر منتجات الشركة الجديدة أعلى من سعر

نمو إنتاج السكر ينعش الاقتصاد المغربي

تجاوز الطلب المحلي يفتح شهية مضاعفة التصدير

أنعش النمو اللافت في إنتاج السكر الاقتصاد المغربي، حيث فاق الإنتاج حاجيات السوق المحلية ما يزيد من فرص الاستثمار في ظل المطالبة برفع المساحات المزروعة لزيادة فرص التصدير وتحقيق الاستفادة المثلى من القطاع، بالتوازي مع دوره كرافعة اجتماعية واقتصادية في خلق فرص العمل.

وأنعش النمو اللافت في إنتاج السكر الاقتصاد المغربي، حيث فاق الإنتاج حاجيات السوق المحلية ما يزيد من فرص الاستثمار في ظل المطالبة برفع المساحات المزروعة لزيادة فرص التصدير وتحقيق الاستفادة المثلى من القطاع، بالتوازي مع دوره كرافعة اجتماعية واقتصادية في خلق فرص العمل.

واقصادية مهمة، بالنظر لأعداد الذين يزاولون زراعة قصب السكر والشمنندر السكري.

وتمتاز منطقة اللوكوس شمال المغرب بطروف ملائمة لزراعة الشمنندر السكري، وسيتم توسيع المساحات المزروعة اعتمادا على مشاريع الري الهيكلي، خاصة مشروع تهيئة سافلة سد دار الخروفة (21 ألف هكتار) والبرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري (23 ألف هكتار).

وتوقع المهنيون تسجيل نمو في نشاط صناعة السكر بالمغرب، نظرا للنحسن الكبير المنتظر تسجيله في بحر السنة الجارية على مستوى الإنتاج، مشيرين إلى أن السكر الخام المستورد يشكل قيمة مضافة حقيقية للقطاع، لكونه يمكن من تكميل تزويد الأسواق بهذه المادة.

وساهم البرنامج التعاقد الذي أبرمه المهنيون مع الدولة في إعطاء حركية كبيرة للقطاع وفي تحسين نسبة تغطية الحاجيات الوطنية من السكر، حيث وفر مبلغا استثماريا بقيمة 5.7 مليار درهم (632 مليون دولار) خصص لعصرنة النشاط الزراعي والإدارة الصناعية، إلى جانب رفع طاقة المعالجة السنوية للمعامل إلى 5 ملايين طن.

ويعتمد قطاع السكر على المكتنة في كل مراحل صناعة هذه المادة الحيوية، من الزراعة والغرس والتشجير إلى غاية الجني، بهدف الرفع من الإنتاجية وتحقيق الجودة المطلوبة من أجل تلبية حاجات المستهلكين.

ويذكر أن قطاع السكر عرف في السنوات الأخيرة استثمار أكثر من مليار دولار، وبات اليوم يتوفر على 1000 زبون. وأشرف رئيس جمعية منتجي النباتات السكرية بالمغرب إلى أن العاملين بالمنظومة الاقتصادية لهذه الزراعة بإمكانهم أن يشكلوا نواة طبقة متوسطة زراعية، داعيا الحكومة إلى إيلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام والرقابة.

وتعتمد كوسومار المختصة في صناعة السكر بالمغرب على الإنتاج الزراعي المحلي للشمنندر السكري وقصب السكر بنسبة تناهز 55 في المئة، فيما تستورد خام السكر من البرازيل لاستكمال حاجياتها.

وتعتبر الشركة الأولى من نوعها في قطاع صناعة السكر بالملكة المغربية، وقد نعتت طاقة إنتاجيتها 800 ألف طن من السكر الأبيض سنويا، كما تمون السوق المغربية بهذه المادة حيث يتم بيعها بفواتير مضمونة التسعير من طرف الدولة داخل منصات التسويق بالمصانع.

وطالب إدريس الراضي بالدفع نحو رفع المساحات المزروعة لإسيميا وأن السكر يعد مادة أساسية، مؤكدا أن هذه الخطوة ستتمكن المغرب من تقليص الاستيراد وتحقيق الاكتفاء الذاتي والمضي قدما في التصدير.

وأوضح محمد فكرات أن القطاع السكري الوطني عرف مجموعة من الإصلاحات والتطورات، ساعدت على أن تستجيب سلسلة إنتاج السكر للمعايير الأكثر صرامة.

ويرى خبراء أن الخطوة تعكس محاولة لضخ دماء جديدة في المركز بما يسمح بتعزيز إسهامته في دفع الاقتصاد على قواعد الابتكار والتكنولوجيا المالية.

وكان مركز قطر للمال، قد اطلق مؤخرا، سلسلة جديدة من الحلقات الحوارية "حديث التكنولوجيا" لتشجيع

محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - عزز إنتاج السكر المغربي دوره كمحرك أساسي للنمو بطاقة إنتاجية فاقت الطلب المحلي، مما يدعم تحقيق الأمن الغذائي ويشجع على زيادة الاستثمارات الزراعية في المجال في ظل البحث عن مصادر تمويل مستدامة. ويقدّر إنتاج السكر الأبيض سنويا بـ1.65 مليون طن، حيث يتجاوز حاجيات السوق المحلية المقدرة بـ1.2 مليون طن، وقد استطاع القطاع تجاوز كل التحديات بتزويد الأسواق بمنتجات السكر بطريقة منظمة ومستمرة.

وفي هذا السياق قال محمد فكرات، رئيس الفيدرالية المهنية المغربية للسكر، خلال أشغال النسخة الرابعة من المؤتمر الدولي للسكر في المغرب إن "هذا القطاع يضمن موارد رزق ما يزيد عن 80 ألف مزارع مغربي من منتجي الشمنندر السكري وقصب السكر، ويستفيد المزارعون المغربية من 2.5 مليار درهم، (حوالي 278 مليون دولار) من المداخل التي يدها القطاع".

محمد فكرات القطاع يضم موارد رزق لما يزيد عن 80 ألف مزارع مغربي

وأكد الخبراء المشاركون في المؤتمر الذي نظم في الدار البيضاء أن القطاع يساهم في تحقيق الأمن الغذائي في المغرب، وهو ما يؤكد على أهميته الاقتصادية والتنموية القصوى، كما يضطلع أيضا بدور أساسي في خلق فرص عمل وإنشاء قطب تنموية في مختلف الجهات.

وساعد القطاع على إنشاء ما يفوق نحو 1200 شركة للخدمات الزراعية، كما ضمن مداخيل مادية منتظمة بالنسبة إلى المزارعين بالمناطق السكرية، الغرب واللوكوس ومطوية وتادلة وكدالة ومدينة الدار البيضاء.

وعرفت زراعة الشمنندر السكري في إطار مخطط المغرب الأخضر ازدهارا على المستوى التقني بفضل التأطير المستمر والمواكبة من طرف المكتب الجهوي للاستثمار الزراعي اللوكوس وشركة كوسومار الفاعل الرسمي في المجال، والتظلمات المهنية واللجنة التقنية الجهوية للسكر باللوكوس.

وتوجت هذه الجهود والظروف الملائمة بتنفيذ مشروع التجميع الزراعي للشمنندر السكري من طرف شركة كوسومار، التي أطرت ومولت المشروع وحددت أطر تسويقية مما يساهم في تحسين ظروف عيش المنتجين والمزارعين. وأكد إدريس الراضي رئيس جمعية منتجي النباتات السكرية بمنطقة الغرب على هامش أشغال المؤتمر الدولي للسكر في المغرب أن قصب السكر والشمنندر السكري من المحاصيل المتطورة، ساعدت على أن المزارعين وذلك بالنظر لمردوديته، مشيرا إلى أن الأمر يتعلق برافعة اجتماعية



صناعة السكر تعزز زخم الاقتصاد

الدوحة تعيد هيكلة هيئة مركز قطر للمال

وفي يناير الماضي أعلن مركز قطر للمال أن 334 شركة جديدة انضمت إلى منصته للأعمال في 2020، بزيادة غير مسبوق مقارنة مع العام السابق.

وقال المركز في بيان إن عدد الشركات الجديدة المسجلة لديه زاد بنسبة 63.7 في المئة في 2020، من 200 شركة سجلت خلال عام 2019. ويتجاوز عدد الشركات المسجلة على منصة مركز قطر للمال حتى الآن 900 شركة تنشط في مختلف القطاعات. وتمتعت هذه الشركات بالمزايا والحوافز المنافسة التي يقدمها مركز قطر للمال والتي من ضمنها، الحق في التملك الأجنبي بنسبة تصل إلى 100 في المئة، وإمكانية تحويل الأرباح بكاملها إلى الخارج، وضريبة على الشركات لا تتجاوز 10 في المئة على الأرباح المحلية، والعمل في إطار شبكة تخضع لاتفاقية ضريبية مزدوجة موسعة تضم 80 دولة، والعمل في إطار بيئة قانونية تستند إلى القانون الإنجليزي العام، ومحامه التي تحتل بسمعة عالمية مرموقة والحق في التعامل التجاري بأي عملة.

المنتج المحلي الإجمالي لدولة قطر في 2020، أي أن أنشطة مركز قطر للمال قد ساهمت بنسبة 1.0 في المئة من إجمالي النشاط الاقتصادي لدولة قطر. ومن خلال النظر إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي فقط، ارتفعت نسبة مساهمة مركز قطر للمال إلى نحو 1.5 في المئة، مما يشير إلى الدور المهم الذي تقوم به منصته في تنويع الاقتصاد القطري.

مجلس الوزراء يوافق على تعيين وزير التجارة والصناعة علي بن أحمد الكواري رئيسا لمركز قطر للمال

وأشرف "مركز قطر للمال" عام 2005، بهدف تقديم رزمة واسعة من الخدمات المالية والتأمين وإدارة الاستثمار، بموجب نظام قانوني ورقابي، وبعد واحد من أسرع المراكز التجارية والمالية نموًا في العالم وفق تصنيف مؤسسات دولية.

شركات التكنولوجيا المالية، والخبراء والمبتكرين في مجتمع الابتكار الرقمي في دولة قطر على مشاركة الأفكار الإبداعية، وتعزيز التواصل واكتشاف الفرص في مختلف قطاعات الاقتصاد.

واستضافت الحلقة الافتتاحية من سلسلة حلقات "حديث التكنولوجيا" مروان محمود، العضو المؤسس في شركة دوحه تيك انجلز، الذي سلط الضوء على مناخ الاستثمار السائد حاليا في قطاع التكنولوجيا المالية في دولة قطر والدول الأخرى. وقدم ضيف الحلقة نبذة عامة عن قطاع التكنولوجيا المالية في قطر مع التركيز على توقعات المستثمرين والتطورات المهمة في مجال البحث والتطوير لدى المؤسسات المالية.

كما تطرق إلى موضوعات مختلفة مثل، نقل الملكية الفكرية وتحويلها لأوراق مالية والجيل التالي من المعاملات وظاهرة البلوك تشين ووسائل التواصل الاجتماعي والتمويل الأصغر، والأمن السيبراني والرقابة والتنظيم. وحسب بيانات رسمية يساهم مركز قطر للمال بنحو 1.0 في المئة من مجموع

الدوحة - أحدثت الدوحة عملية إعادة هيكلة لهيئة مركز قطر للمال حيث تم تشكيل مجلس إدارة جديد برئاسة وزير التجارة والصناعة علي بن أحمد الكواري مستهدفة من خلال الخطوة ضخم دماء جديدة في المركز الذي يعد من أهم المراكز التجارية والمالية.

ونقلت وكالة الأنباء القطرية أن مجلس الوزراء القطري، وافق الأربعاء، على إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال.

وقالت الوكالة، عبر حسابها الرسمي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر، إن وزير التجارة والصناعة علي بن أحمد الكواري سيقترأس مجلس الإدارة الجديد.

ويرى خبراء أن الخطوة تعكس محاولة لضخ دماء جديدة في المركز بما يسمح بتعزيز إسهامته في دفع الاقتصاد على قواعد الابتكار والتكنولوجيا المالية. وكان مركز قطر للمال، قد اطلق مؤخرا، سلسلة جديدة من الحلقات الحوارية "حديث التكنولوجيا" لتشجيع